

Distr.: General
14 October 2005
Arabic
Original: English



التقرير الشهري للأمين العام بشأن دارفور

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٥ من قرار المجلس ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٧ من قرار المجلس ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٢ من قرار المجلس ١٥٩٠ (٢٠٠٥).

ثانيا - انعدام الأمن في دارفور

٢ - شهد شهر أيلول/سبتمبر تدهورا خطيرا في الوضع الأمني في جميع ولايات دارفور الثلاث. وخلال الفترة قيد الاستعراض وصلت وتيرة وشدة العنف من قبل القوات المسلحة السودانية وقوات الدفاع الشعبي والمليشيات القبلية المتحالفة مع الحكومة والحركات المسلحة - بما فيها على وجه الخصوص الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان مستويات لم تشهدها منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٣ - وحدثت خلال أيلول/سبتمبر أحداث عنيفة عديدة في كل من شمال دارفور وجنوبها، بدأتها إما القوات المسلحة السودانية، أو قوات الدفاع الشعبي والمليشيات القبلية، أو الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. ففي شمال دارفور هاجمت المليشيات القبلية قرى في عدد من المواقع بما فيها منطقة شنقل طوبايه، وأم المحاريك (وهي قرية تقع في جزء من شمال دارفور كان هادئا نسبيا لمدة سنة تقريبا)، وهاجمت أيضا منطقة تقع جنوب بلدة طويله. وفي جنوب دارفور حدثت في ١٩ أيلول/سبتمبر إحدى أعنف الصدامات دمارا عندما هاجمت الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان مواقع للقوات المسلحة السودانية في قرية شعيرية وحولها. وقد أجبر الهجوم العديد من المدنيين على البحث عن ملجأ خارج البلدة، وتكبدت القوات المسلحة السودانية عشرات من القتلى والمصابين بينما هربت الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان بكميات من الأسلحة والذخائر والوقود



والإمدادات الأخرى. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر تعرضت بلدة طويلة نفسها لهجوم آخر عندما دخلت الشرطة الحكومية ووحدات من القوات المسلحة السودانية البلدة، ثم دخلت فيما بعد معسكر دالي المحاور للأشخاص المشردين داخليا حيث أطلقت النار على المدنيين عشوائيا وبدون أسباب.

٤ - وتدهورت الحالة الأمنية أيضا تدهورا خطيرا في غرب دارفور فقد وصلت أعمال قطع الطريق والاختطاف على طول الطرق القادمة من مدينة الجنيينة إلى مستويات رهيبية خلال أيلول/سبتمبر بحيث أصبحت تنقلات موظفي الأمم المتحدة الآن على جميع الطرق المتجهة إلى الجنوب أو الغرب أو الشرق من البلدة إما متعذرة أو أصبحت، الحالات الحرجة، لا تتم إلا في ظل حراسة مسلحة مأذون بها. وكان لهذا الأمر أثر ملحوظ على إيصال المساعدات الإنسانية إلى المنطقة. وهناك الكثير من المؤشرات التي تدل على أن السلطات المحلية أصبحت بصورة متزايدة إما غير راغبة في التحكم في الميليشيات القبلية والعصابات المسلحة التي تعمل في المنطقة أو غير قادرة على ذلك. وقد تأكد الوضع المش الذي يعاني منه مسؤولو إنفاذ القانون بالولاية عدة مرة في أيلول/سبتمبر عندما تحدت العصابات المسلحة أو أعضاء الميليشيات سلطات الشرطة. ويبدو أن الشرطة لا تملك القدرة على إنفاذ القوانين عندما يتعلق الأمر بمجموعات أو ميليشيات مسلحة كبيرة.

٥ - لقد كانت أعمال قطع الطرق والخروج على القانون هي السبب الرئيسي لانعدام الأمن في غرب دارفور خلال أيلول/سبتمبر. ولكن، وكما كان الحال عليه في شمال دارفور وجنوبها، فقد حدث أيضا عنف في غرب الإقليم تحركه دوافع سياسية. وكان أكبر هذه الحوادث وأكثرها إراقة للدماء الهجوم غير المبرر الذي قامت به الميليشيات القبلية على معسكر المشردين داخليا بأرو شارو وعلى قريتي غوسمينو وارجدا بمنطقة كولبوس بغرب دارفور بالقرب من الحدود مع تشاد، والذي حدث في ٢٨ أيلول/سبتمبر. وتشير آخر المعلومات المتوفرة إلى أن ٣٥ شخصا من المشردين داخليا قتلوا في هذا الحادث وأصيب ١٠ بجراح، وأن ٤٠٠٠ شخص من المشردين داخليا ومن القرويين أجبروا على الفرار. وقد تدخلت القوات الحكومية متأخرة جدا وكانت غير كافية لإنقاذ الأرواح أو الممتلكات. وبجانب عواقبها المباشرة فإن الهجوم على آرو شارو وعلى القرى القريبة منها هو مصدر قلق خطير لأنه ربما يشير إلى بدء الاستهداف المتعمد من قبل الميليشيات للسكان المشردين داخليا وعدم قدرة القوات الحكومية، أو عدم رغبتها، في توفير الحماية الفعالة للمخيمات والقرى التي يقيم فيها هؤلاء المشردون.

٦ - كان للوضع الأمني غير المستقر خلال أيلول/سبتمبر أثر سيئ أيضا على الموظفين الدوليين الذين يعملون في دارفور. فقد تعرض العاملون في المعونة الإنسانية للمضايقات والاعتداء في كثير من الأحيان أثناء حوادث قطع الطرق. وأصبح واضحا أن الذين يرتكبون هذه الهجمات يعتقدون على عمال الإغاثة -- الوطنيين والدوليين على السواء -- بقسوة وعنف متزايدين. ولم يكن الموظفون الدوليون المسلحون أيضا بمأمن من العنف. فقد أصيب ثلاثة من جنود حماية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بجروح خلال هذا الشهر أثناء أداء دورياتهم. وفي جميع الحالات، فقد كان جنود بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان أهدافا متمردة لإطلاق النار من معتدين مجهولين.

٧ - وسجلت الحكومة أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض قلقا بسبب الأدلة التي تبين أن قواتها هي التي فجرت بعض الأحداث، وكذلك لأن هناك مؤشرات واضحة بأن الميليشيات القبلية كانت في كثير من الحالات تعمل بدعم تمكيني من الحكومة. وقد أكدت تلك الهجمات السفير بابا غانا كينغي، رئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، الذي أعلن في مؤتمر صحفي عقد في ١ تشرين الأول/أكتوبر أن القوات المسلحة السودانية نفذت منذ ١٨ أيلول/سبتمبر "عمليات هجومية منسقة" مع ميليشيات قبلية في أربع مناسبات. وقد تأكد هذا التقييم بالأدلة التي جمعت من الناجين من هجمات الميليشيات على القرى.

٨ - ويجب أيضا أن تتحمل الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والميليشيا القبلية بعض المسؤولية عن التدهور الأمني، حيث أن هذه المجموعات حرضت على عدد كبير من هذه الهجمات فتعرض أعداد كبيرة من الأبقار أثناء التحرك الموسمي للماشية صوب الجنوب لأعمال سلب غير مسؤولة كان له أيضا دور رئيسي في تصعيد العنف، وهو ما دفع إلى تعرض أشخاص أبرياء لعمليات انتقام قاسية في كثير من الأحيان.

٩ - وقد برهن كل من الحكومة والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان عمليا على عدم مراعاتهما الواضحة للالتزامات التي تعهدتا بها في اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وفي البروتوكولات الإنسانية والأمنية الموقعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وفي إعلان مبادئ حل النزاع السوداني في دارفور الصادر في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥. كما أن دعم الحكومة المتواصل للميليشيات القبلية، وتعاونها معها، يبين أيضا عدم مراعاتها بوضوح لقرارات مجلس الأمن والالتزام بعدم تسليح هذه الميليشيا نفسها وتسريحها وتقديمها للمحاكمة. ومن جانبها فإن الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، أو بعض مجموعات من الحركة المسلحة على الأقل، اختارت بوضوح تأجيج

حملتها العسكرية في الوقت الذي افتتحت فيه المحادثات بشأن دارفور في أبوجا، وهو ما يعرض سير المحادثات للخطر.

ثالثاً - الحماية

١٠ - تعرض العديد من المشردين داخليا الذين عادوا إلى قراهم الأصلية للتشرد مرة أخرى وأجبروا على البحث عن معسكرات اللاجئين نتيجة لهجمات متعمدة شنتها الميليشيات على القرى. وقد تسببت أعمال العنف الجديدة الموجهة ضد السكان المدنيين، التي حدثت في شهر أيلول/سبتمبر، في تشريد عشرات الآلاف من المدنيين. ورغم عمليات التشريد الجديدة هذه، فإن الحكومة لا تستجيب بما يكفي من الحزم لحماية حقوق أولئك المشردين داخليا الذين عادوا إلى أرضهم لزراعتها في الموسم الزراعي ووجدوا أن الرعاة يحتلون ممتلكاتهم. وما زال هناك العديد من البلاغات عن أشخاص اعتدي عليهم ولكنهم لا يرغبون في الذهاب إلى الشرطة، إما لأن التجربة علمتهم أن الشكوى لدى الشرطة لا تخدم أي غرض، أو لخوفهم من التعرض للانتقام.

١١ - وفي تطور مقلق آخر، أوضحت التقارير خلال أيلول/سبتمبر حدوث زيادة في عدد الهجمات التي تعرضت لها نساء داخل المعسكر وخارجه. وقد جرى التبليغ عن حوالي ٦٠ هجوما تعرضت لها النساء في معسكر كالما بجنوب دارفور خلال أسبوع واحد فقط. وقد استمرت حالات الاغتصاب في غرب دارفور أيضا. علاوة على ذلك، فإن عدد الفتيات دون الثامنة عشرة اللاتي يرد ذكرهن في البلاغات المتعلقة بالعنف الجنسي كبير بصورة غير تناسبية. فقد وجدت دراسة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تمت في تموز/يوليه ٢٠٠٥، بناء على ٢٣٠ بلاغا عن العنف الجنسي والعنف المبني على نوع الجنس، أن ٣٠ في المائة من الضحايا كن فتيات دون سن الثامنة عشرة؛ وأوضحت دراسات أخرى معدلات انتشار أعلى. وأبرزت دراسة لصندوق الأمم المتحدة للسكان/منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) صدرت هذا الشهر التأثيرات الضارة لذلك على صحة الفتيات وعلى أمالهن بالنسبة للزواج. وأنجب العديد من الفتيات نتيجة للاغتصاب. ورغم أن المجتمعات المحلية تحاول تقبل الذرية الناتجة عن الاغتصاب، فإن هؤلاء الأطفال يواجهون قدرا هائلا من الوصم بالعار. ويساورني شديد القلق من أن ممارسة العنف الجنسي ضد الأطفال ستضعف من احتمالات التعايش السلمي في دارفور لسنين قادمة.

١٢ - ولا يزال الحصار الاقتصادي الذي فرضته الحكومة على معسكر كالما بعد مظاهرات ٢٠ أيار/مايو مستمرا. وبالإضافة إلى التوتر المتزايد في المعسكر، لا يزال الحصار يجلب مصاعب إضافية للمشردين داخليا، لا سيما، نظرا لعدم وجود السلع الغذائية الطازجة

وبسبب الفرص الاقتصادية المهددة. وقد سعى ممثلي وآخرون بصفة متكررة لإزالة الحظر ولكنه ظل باقيا لمدة أربعة أشهر، بما له من آثار سلبية متوقعة على سكان المعسكر.

١٣ - وتبين تقارير وردت عن أطفال تم خطفهم أثناء الهجمات الأخيرة على السكان المدنيين الثمن الفظيع الذي يدفعه أطفال دارفور في هذه الحرب الأهلية. إن استخدام الأطفال لأغراض عسكرية يعد خرقا للقانون الدولي والقانون السوداني وهو من جرائم الحرب التي تقع ضمن نطاق الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. ويسرني أن أذكر أن الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان قامت بتسريح ٥١٣ طفلا بمنطقة جبل مره في آب/أغسطس، وذلك بدعم من اليونسيف. وعلى الرغم من ذلك فلا يزال يساورني قلق عميق من أن أطراف النزاع، سواء الحركات أو الميليشيات، لا تزال تستخدم الأطفال محاربين.

رابعا - حقوق الإنسان

١٤ - واصل موظفو حقوق الإنسان ببعثة الأمم المتحدة في السودان توثيق حالات قتل المدنيين أثناء الهجمات، والتعذيب والعنف الجنسي والعنف المبني على نوع الجنس، فمثلا، ردت القوات الحكومية، في ٩ أيلول/سبتمبر، لحادث قنبلة يدوية وقع في بلدة طويله بشمال دارفور ردا عشوائيا وغير متناسب، خلف خمسة قتلى من المدنيين على الأقل و ٢٩ جريحا مع حرق ٣٠ منزلا ومتجرا وتشريد ٣٠ أسرة. وأشعر بقلق كبير من أن عدد خروقات حقوق الإنسان سيزيد، إذا استمر الوضع في دارفور في التدهور.

١٥ - أصدرت المحكمة الجنائية الخاصة بأحداث دارفور، منذ أنشأتها الحكومة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أحكاما في خمس قضايا. وفي الوقت الحالي، هناك قضية واحدة أمام المحكمة، تتعلق باستئناف. إنني أحث الحكومة وجميع الجهات ذات الصلة على أن يدعموا عمل المحكمة واستقلاليتها حتى تتمكن من معالجة خروقات حقوق الإنسان والقانون الإنساني بطريقة أكثر شمولا. إن أداء المحكمة لوظيفتها بطريقة فعالة هو شرط أساسي لعكس اتجاه حالة الإفلات من العقاب السائدة في دارفور.

١٦ - ومن الجوانب التي تكتسب طابعا إيجابيا أكبر أن اللجنة الفرعية لآلية التنفيذ المشترك المعني بالحماية وحقوق الإنسان اجتمعت في ١٨ أيلول/سبتمبر. وتم الاتفاق على الاستمارة رقم ٨، وهي آلية تسجيل الأدلة الطبية من ضحايا الاغتصاب، لضمان حصول ضحايا العنف الجنسي على الرعاية الطبية ولإنهاء المضايقات التي يسببها مقدمو الخدمات الطبية لضحايا العنف الجنسي والعنف المبني على نوع الجنس. وقدمت الحكومة أيضا موجزا لفحوى خطة عملها الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة في دارفور. إنني أرحب بهذه الخطوات وأحث الحكومة على تنفيذ هذه الالتزامات الإيجابية في أقرب وقت ممكن.

١٧ - وذكرت الحكومة أيضا في اجتماع اللجنة الفرعية أن الأمم المتحدة أعطيت تصريحاً بالدخول إلى جميع أماكن الاحتجاز في دارفور، بما في ذلك الوصول إلى الأشخاص المحتجزين من قبل جهاز الأمن الوطني والاستخبارات العسكرية. وقد سمح لموظفي حقوق الإنسان في جنوب دارفور بزيارة سجن كوريا في نيالا، ومنحوا تصريحاً بدخول جميع زنانات السجن، وسمح لهم بإجراء مقابلات مع عدد من المساجين بمفردهم. ولكن في غرب دارفور، أبلغ موظفو الاستخبارات العسكرية الحكومية موظفي حقوق الإنسان بأن توجيهات صدرت برفض دخول جميع الأجناب إلى الثكنات العسكرية، بما فيها مرافق الاحتجاز. وأحثت الحكومة على أن تكفل دخول موظفي الأمم المتحدة إلى جميع أماكن الاحتجاز في دارفور.

١٨ - وقد وصل عدد الأشخاص المتأثرين بالصراع إلى نقطة الاستقرار. ففي ١ أيلول/سبتمبر كان ٣,٣ مليون شخص من مواطني دارفور في حاجة إلى مساعدة إنسانية، حيث بلغت نسبة السكان المقيمين ٤٥ في المائة من مجموع المتأثرين. ويبلغ عدد المشردين داخليا من هؤلاء ١,٨ مليون شخص.

١٩ - ولا تزال الحالة الإنسانية في مجملها تتحسن في دارفور، على الرغم من استمرار حالة انعدام الأمن وتشرّد المزيد من السكان مجدداً في أيلول/سبتمبر. ويتناقص ببطء عدد الأشخاص الذين يودعون في المراكز للعلاج أو لتلقي مواد غذائية إضافية، بالرغم من أن معدلات سوء التغذية تظل مرتفعة في بعض المواقع. وقد أمكن تفادي الأوبئة بفضل تنسيق عمليات التأهب وتدخل الجماعات الإنسانية بكفاءة. فقد حدث مؤخرا في مكجار (غربي دارفور) أن تمت السيطرة سريعا على مرض الصفراء المعدي بعد أن بدأ في الانتشار. وظلت عملية تقديم المساعدة الغذائية أيضا تلي احتياجات السكان المتأثرين. ففي آب/أغسطس، وزع برنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية ما يزيد على ٤٧ ٥٠٠ طن متري من الأغذية، على ٢,٦ مليون شخص، في أكثر من ٣٠٠ موقع، بالرغم من الأمطار الغزيرة التي زادت إشكاليات الوصول إلى بعض المناطق عبر الطرق البرية. وتعكس هذه الإحصائيات الزيادة الكبيرة التي طرأت على مجموع عدد متلقي المساعدة الإنسانية، خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠٠٥، حيث يتزايد بصورة منتظمة حجم الدعم الذي تقدمه الأنشطة المشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى المجتمعات الضعيفة في بقاع نائية. وبدأ تضمين هذه الأنشطة استراتيجيات للإنعاش. غير أن العنف الذي شهده الشهر المنصرم يشكل تهديدا خطيرا لهذه التطورات الإيجابية.

٢٠ - وقد تعطلت أنشطة الإغاثة كثيرا بسبب الزيادة المطردة في أعمال النهب التي تمارسها العصابات على امتداد طرق دارفور الرئيسية، وهو ما حد من إمكانية وصول موظفي

المساعدة الإنسانية وبضائعها إلى بعض مجموعات السكان المتأثرين. على سبيل المثال، تطلب سير قوافل المساعدة الإنسانية عبر طرق دارفور غير المطروقة حول بلدة الجنينة أن ترافقها قوة حراسة من بعثة الاتحاد الأفريقي. ولكي تخفف هذه المشكلة قدمت إحدى مروحيات بعثة الأمم المتحدة المساعدة في نقل اللوازم والموظفين من المواقع وإليها، في الجنوب والجنوب الشرقي من الجنينة. وقد كان لانعدام الأمن أثر سلبي بوجه خاص على وصول المساعدة الإنسانية في جنوب دارفور، حيث لا يتسنى الوصول إلا إلى أقل من ثلثي عدد السكان المتأثرين.

٢١ - وتمثل أحد التطورات الإيجابية في إيجاد حل بمساعدة الحكومة للمشكلة المستعصية في بلدة الجنينة والمخيمات والقرى المحيطة بالبلدة، حيث ظل أشخاص من قادة المشردين داخليا يحتلسون المساعدات الإنسانية لشهور عديدة. فقد أحرقت عملية تسجيل جديدة أكملت بنجاح في معظم مخيمات المشردين بحلول أيلول/سبتمبر. بيد أن بعض هذه المخيمات ما زال في حاجة لعملية إعادة تسجيل. ومن هذه المخيمات مخيما 'كلمة' و 'البطري' (منطقة كاس) في جنوب دارفور، ومخيم أردماتا في غرب دارفور.

رابعاً - عملية دارفور السلمية

٢٢ - كما أشرت في تقريرتي السابق (S/2005/592، الفقرة ٢٠)، فقد عقد كبير وسطاء الاتحاد الأفريقي، الدكتور سالم أحمد سالم، اجتماعات مع أطراف محادثات السلام المتعلقة بدارفور، المعقودة في دار السلام، ومع بعثة الأمم المتحدة، في الخرطوم، في أواخر آب/أغسطس. وأجرى السيد سالم، أثناء زيارته التي قام بها مؤخرا إلى السودان، مشاورات مع هذه الأطراف بشأن جولة المحادثات التالية. وقام على وجه الخصوص بالسفر إلى دارفور، حيث أوضح للأمين العام لحركة/جيش تحرير السودان، السيد ميني أركوي مناوي، أهمية حضوره في أبوجا.

٢٣ - وقد بدأت الجولة السادسة من المحادثات بشأن دارفور في ١٥ أيلول/سبتمبر، في أبوجا، بتنظيم أسبوع من حلقات العمل الفنية التي سجلت مستوى حضور جيد، وتناولت موضوعات اقتسام السلطة واقتسام الثروة والأمن. وشارك بنشاط في حلقات العمل هذه، عدة شخصيات مرجعية دولية، منها شخصيات من الأمم المتحدة.

٢٤ - وقامت الأمم المتحدة، بناء على طلب من الاتحاد الأفريقي، بتوفير خدمات السفر الجوي لبعض المندوبين من حركة العدل والمساواة وحركة/جيش تحرير السودان، بمن فيهم مجموعة من قادة جيش تحرير السودان، من أجل حضور المحادثات. وبرغم ذلك بدأت

المحادثات في جو من التردد حول ترابط وفد الحركة/الجيش، وإلى أي مدى يعتبر حضور الأمين العام، ميني أركوي مناوي، ممثلاً لهما.

٢٥ - وقد تأثر انعقاد حلقات العمل بورود أنباء عن مهاجمة الحكومة في ١٩ أيلول/سبتمبر لمواقع تابعة لحركة/جيش التحرير في جبل مرّة، بالقرب من الفاشر، وتركت أعمال العنف التي اندلعت في ١٩ أيلول/سبتمبر، في شعبية، أثرا سلبيا على المحادثات أيضا. لكن برغم ذلك، واصلت الأطراف المشاركة حضور حلقات العمل حتى نهايتها، مدفوعة من وسيط الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين.

٢٦ - ودعت الأطراف إلى عقد اجتماع للجنة المشتركة من أجل التحقيق في الهجمات المذكورة أعلاه. وكانت اللجنة قد حاولت الانعقاد من قبل، في ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر، في إنجمينا، لكن حركة العدل والمساواة وكذلك حركة/جيش تحرير السودان امتنعتا عن إرسال ممثلين لها، بدعوى أن الحكومة التشادية "ليست محايدة" في ما يتعلق بالعملية السلمية. غير أن وفدا يضم ممثلين عن الاتحاد الأفريقي وحركة العدل والمساواة والوسطاء التشاديين المشاركين، توجه إلى إنجمينا، في ٢٤ أيلول/سبتمبر، للالتقاء بالرئيس إدريس ديبي. وقامت تشاد وحركة العدل والمساواة، عقب المناقشات، بإعادة التأكيد على دور تشاد كوسيط مشارك محايد وغير متحيز في العملية السلمية، ووافقنا على الكف عن جميع الأعمال التي قد تؤدي إلى إضعاف العملية، واتفقتا أيضا على التعاون بهدف تسوية المشاكل الحالية والمستقبلية عن طريق الحوار.

٢٧ - بيد أن المفاوضات لم تبدأ حتى نهاية أيلول/سبتمبر. وقد شلت الانقسامات داخل حركة تحرير السودان المحادثات لمدة أسبوع انحصرت المناقشات خلاله في مسائل إجرائية بدلا عن المسائل الموضوعية. وبدا أن كلا طرفي الحركة لم يكونا على استعداد للتفاوض بشأن المسائل الجوهرية، برغم مناشدة وسيط الاتحاد الأفريقي وممثلي المجتمع الدولي لهما كي يفعلا ذلك. ويتوقع عند بدء المحادثات الموضوعية أن تتركز على اقتسام السلطة واقتسام الثروة والأمن. ومن المقرر أن تكتمل هذه الجولة من المحادثات بحلول ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر تقريبا، على أن تستأنف في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، عقب احتفالات العيد.

٢٨ - وسيواصل ممثلي الخاص، جان برونك، وكبار موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم للاتحاد الأفريقي، في جهود الوساطة التي يبذلها مع تقدم سير المحادثات.

سابعاً - الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

٢٩ - استؤنف نشر أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، في ١٩ أيلول/سبتمبر، بعد توقف لمدة ثلاثة أسابيع، أملته ظروف عدم توفر وقود الطائرات محلياً لأغراض البعثة. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، تألفت بعثة الاتحاد الأفريقي من قوة حماية مكونة من ١٠٠ ٤ فرد و ٦٣٤ مراقبا عسكريا و ٨٦٢ شرطيا، فضلا عن موظفي الخدمة المدنية الدولية. و ينتظر أن يكتمل توسيع البعثة لتصل إلى قوامها الكامل المأذون به وهو ١٧١ ٦ فردا من العسكريين و ١ ٥٨٦ شرطيا، بنهاية تشرين الأول/أكتوبر. ولا يزال ينتابني قلق عميق إزاء عدم تلقي البعثة الدعم المطلوب لتنفيذ مهام ولايتها بشكل فعال، وعلى وجه الخصوص التمويل النقدي، بالرغم مما أبداه المانحون من كرم حتى الآن. وتستمر البعثة في أداء دور حيوي في مجال تحسين الحالة الأمنية في دارفور، ويجب أن تتلقى دعما دوليا كي تواصل عملها هذا، لا سيما أن الحالة الأمنية آخذة في التدهور في المنطقة.

٣٠ - وفي الوقت نفسه أعرب عن تأييدي التام لخطط الاتحاد الأفريقي الرامية إلى أن يتولى الريادة في القيام بعملية تقييم للبعثة، في تشرين الثاني/نوفمبر، بهدف بحث احتياجات المنطقة المستقبلية في مجال حفظ السلام. وستشارك الأمم المتحدة مشاركة كاملة في هذا التقييم، ومعها شركاء الاتحاد الأفريقي الآخرون في دارفور.

٣١ - وتواصل بعثتا الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة العمل سويا. فقد أجرت بعثة الأمم المتحدة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعن طريق خلية الأمم المتحدة للمساعدة لدى الاتحاد الأفريقي في مقر الاتحاد، مشاورات مكثفة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن المقترحات المتعلقة بمساعدة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي في شراء وإدارة الوقود لخدمات النقل الجوية والبرية. ويتوقع أن تتمكن بعثة الأمم المتحدة من تمهيد الطريق أمام جهود بعثة الاتحاد الأفريقي في هذا المجال، ابتداء من أوائل عام ٢٠٠٦. وبالإضافة إلى ذلك تعاونت بعثتا الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشكل كامل، عقب الهجوم الذي تعرض له محيم أروشارو للأشخاص المشردين داخليا في المرحلة الأولى من تنفيذ الاتفاق المبرم بينهما، الذي ينص على أن توفر بعثة الأمم المتحدة مراقبين لحقوق الإنسان للذهاب إلى الأماكن التي قد تحدث فيها حالات انتهاك لحقوق الإنسان، ترافقهم قوات حماية من بعثة الاتحاد الأفريقي. وقد تمكنت بعثة الأمم المتحدة، بمساعدة أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي، من الوصول إلى المنطقة بشكل أسرع، ومن ثم جمع معلومات على الطبيعة، أكثر مما كانت ستجمعه في الأحوال العادية.

ثامنا - المراقبون

٣٢ - يشكل اندلاع أعمال العنف مجددا في دارفور مصدر قلق عميق، وقد يهدد نجاح محادثات السلام في أبوجا؛ وهو يعرّي أيضا عددا من الحقائق التي يتعين على الأطراف والمجتمع الدولي مجاهاها. أولا، توضح أحداث أيلول/سبتمبر استمرار عدم رغبة الحكومة في ضبط تحركات الميليشيات القبلية المسلحة، أو عدم قدرتها على ذلك، ناهيك عن نزع أسلحتهم. ويصعب تصور أن تكون لأية تسوية يجري التوصل إليها من خلال المفاوضات قيمة على أرض الواقع، بدون اتخاذ إجراءات فورية ومحددة على هذه الجبهة. ويشكل ضلوع القوات الحكومية في بعض الهجمات تطورا سلبيا للغاية. ثانيا: يكشف القتال وما نتج عنه من ردود فعل عن وجود انقسام تتسع شقته في صفوف حركة/جيش تحرير السودان. ويبدو واضحا بالفعل أن هذا الانقسام قد يشكل عقبة حول طاولة المفاوضات. وأخيرا: يبدو واضحا أن بعثة الاتحاد الأفريقي ستحتاج إلى مساعدة إضافية من المجتمع الدولي، من أجل تسريع خطط التوسيع الذي تحتاج إليه البعثة كثيرا. ولكي تصل البعثة حدود إمكاناتها الكاملة، بوصفها عامل ردع لذلك النوع من الأعمال العدائية، الذي حدث في أيلول/سبتمبر، يتعين عليها أن تحقق الانتشار الكامل للأفراد والمعدات معاً، في أقرب وقت ممكن.

٣٣ - وستظل النتائج التي يتحملها المدنيون، الذين يجدون أنفسهم بين شقي رحى الصراع، على مستوى الكارثة، ما دام هناك تجاهل مستمر للعناصر المذكورة أعلاه. فمن شأن موجة العنف الوحشية التي حدثت مؤخرا أن تجعل إدخال تحسينات دائمة على الحالة الإنسانية في حكم المستحيل، وقد أجبرت عددا كبيرا من العائدين على الرجوع إلى المخيمات التي تركوها منذ أسابيع قلائل. ويجب ألا يدوم هذا التحول المأساوي في مصائر هؤلاء.

٣٤ - وقد تفاقمت معاناة المدنيين بشكل خطير، خلال أيلول/سبتمبر، كنتيجة مباشرة لتجاهل الأطراف للاتفاقات والبروتوكولات التي سبق أن أبرمتها. وبتزايد عدد الأدلة على حدوث انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان والقانون الدولي، في دارفور. وقد أضعف ذلك بشكل حاد الاتجاهات الإيجابية التي شهدتها الأشهر السابقة، فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان.

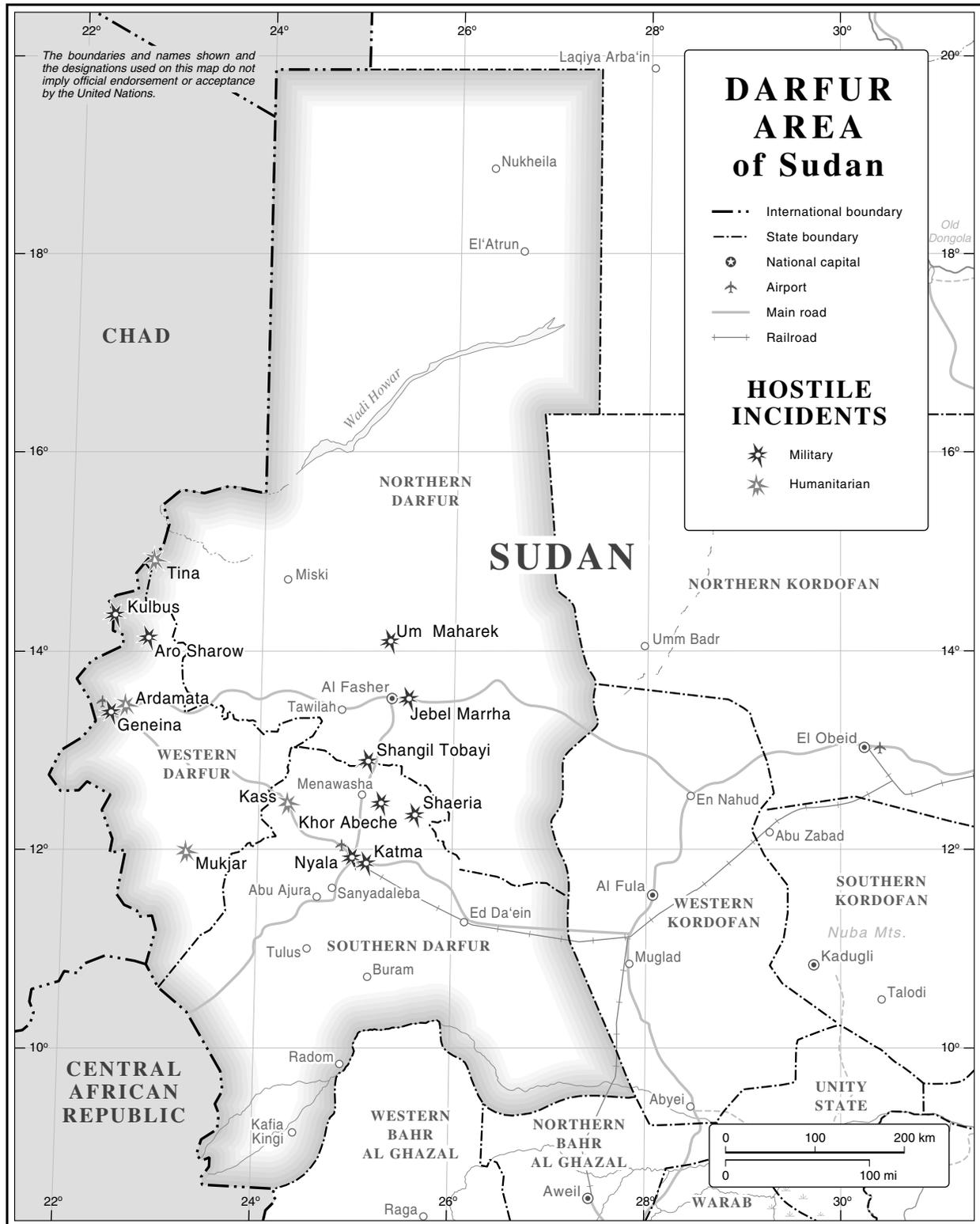
٣٥ - وأنا أرى في هذا الوضع حالة مثيرة للقلق بوجه خاص، نظرا إلى أن اعتماد الدستور الجديد وتنصيب حكومة الوحدة الوطنية تسببا في زيادة التطلع إلى حدوث تغيير جذري نحو الأفضل في السودان، بما في ذلك حدوث تغيير في دارفور. وبالرغم من أن إدخال تحسينات

أساسية قد يحتاج إلى بعض الوقت، فإن انتكاس الحالة في دارفور، وما يبدو من عدم تعجل السلطات لمعالجة هذه الانتكاسة، يعتبر شيئاً غير مقبول.

٣٦ - وأنا أحث قادة حركات التمرد على أن يختاروا بشكل قاطع الطريق المؤدية إلى السلام والمفاوضات، بدلا عن القتال، وعلى إبداء اهتمامهم الصادق بالدخول في محادثات سلام حقيقية، بدلا عن المناقشات الداخلية التي تتسم بالأنانية فيما يتعلق بالتمثيل والإجراءات. ويتعين على الحركات أن تظهر بوضوح، للمجتمع السوداني والمجتمع الدولي معا، أن اهتمامها الرئيسي والوحيد ينصب على تحسين حياة المواطنين الذين تدعي تمثيلهم.

٣٧ - ويتعين على المجتمع الدولي ممارسة ضغوط حازمة ومتسقة على أطراف الصراع، من أجل تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه. ويجب بذل كل جهد ممكن من أجل وقف العنف في الميدان، وفوق كل شيء العنف الذي يستهدف المدنيين. وعلاوة على ذلك، يتعين على أعضاء المجتمع الدولي الذين يملكون الوسيلة والفرصة للتأثير على موقف هذه الأطراف، بما في ذلك حركة/جيش تحرير السودان، ومحاولة توجيه الجولة الحالية من المحادثات في أبوجا نحو إحراز نتائج إيجابية. إن هذه لحظة حرجة في تاريخ دارفور، ويجب عدم إضاعة أي وقت.

٣٨ - ونظرا إلى إلحاح الحالة الراهنة، يتعين أن تكون جهود المجتمع الدولي فورية ومنسقة وحازمة. وأنا أعيد تأكيد التزام الأمم المتحدة بأن تفعل كل ما في وسعها بغير مساعدة الأطراف على التوصل إلى اتفاق سلام قبل نهاية هذا العام، وعلى فتح صفحة جديدة في تاريخ هذه الأمة التي طالت معاناتها.



Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section